مجلة التربية للعلوم الانسانية

مجلة علمية فصلية محكّمة، تصدر عن كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل


# الملك فيصل الأول ودوره في السياسة العراقية 1921-1933


زاهر سعدالدين شيت [1] حسين فيحان الجغيفي [2]

جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم التاريخ [1، 2]



**معلومات الارشفة**

**تاريخ الاستلام :** 2025/10/25

**تاريخ المراجعة :** 2026/1/15

**تاريخ القبول :** 2026/1/15

**تاريخ النشر :** 2026/6/22

**الكلمات المفتاحية :**

فيصل، العراق، معاهدة، ملك، ثورة



**معلومات الاتصال**

زاهر سعدالدين

zaheralbakry@uomosul.ed



**الملخص**

مرت بالعراق أحداث خطيرة تمثلت بانسحاب القوات العثمانية من العراق وبالتالي خضوعه للاحتلال البريطاني، وقد فكر الحلفاء من سيتولى حكم العراق وبعد مداولات جرت من خلال مؤتمر القاهرة رُشح الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق في عام 1921م، وجاء انعقاد المؤتمر المذكور على خلفية الخسائر الفادحة التي تكبدها البريطانيون في ثورة العشرين.

يهدف البحث الى تسليط الضوء على موضوع سياسي مهم لهُ علاقة وثيقة بشخصية كان لها الدور الفاعل في بناء الدولة العراقية وهي شخصية الملك فيصل الأول بن الشريف حسين، فضلاً عن أهمية الحقبة الزمنية من تاريخ العراق المعاصر متمثلة بزخم كبير من الاحداث المهمة مرتبطة بما سبقها من احداث الحرب العالمية الأولى (1914-1918) واندلاع الثورة العربية الكبرى 1916م، وتوقيع اتفاقية سايكس-بيكو



**DOI:** **********,,


©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Journal of Education for Humanities

A peer-reviewed quarterly scientific journal issued by College of Education for Humanities / University of Mosul

# King Faisal I and his role in Iraqi politics 1921-1933

**Zaher Saad Al-Din Sheet** [1] **Hussein Fayhan Al-Jughaifi** [2]
University of Mosul – College of Education for Humanities/Department of History [1,2]

**Article information**

**Received** : 25/10/2025
**Revised** 15/1/2026
**Accepted** : 15/1/2026
**Published** 22/6/2026

**Keywords:**
Faisal, Iraq, treaty, king, revolution

**Correspondence:**
Zaher Saad Al-Din
zaheralbakry@uomosul.ed

## Abstract

Iraq experienced serious events, including the withdrawal of Ottoman forces from Iraq and its subsequent submission to the British occupation. The Allies considered who would rule Iraq. After deliberations at the Cairo Conference, Prince Faisal bin Sharif Hussein was nominated as King of Iraq in 1921. The aforementioned conference was convened against the backdrop of the heavy losses suffered by the British in the 1920 Revolution.

The research aims to shed light on an important political topic closely related to a figure who played an active role in building the Iraqi state; King Faisal I bin Sharif Hussein. It also highlights the importance of this period in contemporary Iraqi history, represented by a significant number of significant events linked to the events preceding World War I (1914-1918), the outbreak of the Great Arab Revolt in 1916, and the signing of the Sykes-Picot Agreement

**DOI:** **********, ©Authors, 2025, College of Education for Humanities University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

## التمهيد

### "اوضاع العراق السياسية قبيل تولي الأمير فيصل الأول الحكم"

كانت الظروف وما رافقها من اساليب تعسفية والسياسة العنصرية التي مارسها الاتحاديون(زلوم،25،1962؛ شرف،د.ت،43ـ44) في الولايات العربية سبباً في تصاعد نشاط الحركة العربية وتفكيرها بالانفصال عن الدولة العثمانية، وقد وجدوا في فكرة التعاون مع الشريف حسين بن علي وترشيحه لزعامة الثورة أمراً ضرورياً حيث قام الشريف بدورة بإجراء مراسلات مع بريطانيا عرفت بمراسلات حسين مكماهون (العدول وآخرون, 2005, 20)، وفي اذار 1916 اختتمت المراسلات بين الطرفين وتم الاتفاق النهائي لمباشرة العمل المشترك ضد الدولة العثمانية، وبعد ثلاث أشهر من الاستعدادات للثورة انهى الشريف حسين كل احتمالات التفاهم مع الاتحادين (العدول وآخرون, 2005, 20)، وأعلن الثورة في 1 حزيران 1916م حينما اطلق الرصاصة الأولى للثورة من شرفة داره، واستمرت الثورة لمدة عامين اكتسحت فيها القوات العربية الجيش العثماني في الحجاز(العدول وآخرون, 2005, 21).

واسهمت الثورة بشكل فاعل إلى جانب الحلفاء في تحرير الشام ودخول دمشق في تشرين الأول 1918م واعلان الحكومة فيها برئاسة الأمير فيصل الأول، ولكن عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها انكشفت نوايا الحلفاء تجاه المنطقة العربية وبلاد الشام والعراق واقتسموا الوطن العربي بموجب (اتفاقية سايكس بيكو)، واصبحت سوريا من نصيب فرنسا وقد احتلت الاخيرة سوريا بعد معركة ميسلون، مما دفع الأمير فيصل الى مغادرتها (حميدي, 2015, 32).

اما في العراق فقد ظهرت نتائج مؤتمر (سان ريمو) بتاريخ 25 نيسان عام 1920م، والذي قررت به دول الحلفاء فرض الانتداب البريطاني على العراق، وكان ذلك سبباً من اسباب انطلاق ثورة العشرين (حميدي, 2015, 32)، إذ حكمت بريطانيا العراق حكماً مباشر فضلاً عن سوء الإدارة البريطانية وتصرفاتها المشينة الصادرة عن الحكام السياسيين البريطانيين مما اثار نقمة الشعب العراقي، ولم تفِ بريطانيا بوعودها التي قطعتها للعراقيين في الحصول على الاستقلال (قدورة, 1975, 134)، وكذلك اعتقال الحامية البريطانية الشيخ شعلان ابو الجون رئيس عشيرة الظوالم احدى عشائر مدينة الرميثة جنوب العراق(بصري،392،2004) وكان اعتقال الشيخ شعلان في 30 حزيران في الرميثة سببا في مهاجمة رجاله سراي الحكومة وانقاذ شيخهم، فكان هذا الامر عاملا مباشرا لاعلان ثورة العشرين(حميدي،32،2015).

عملت الجمعيات والحركات الشعبية على مواجهة بريطانيا لكن بريطانيا استخدمت القسوة والعنف في العراق بطرق شتى منها السجن والاعدام وحرق البيوت، وقد زادت هذه الاجراءات هياجاً فاندلعت ثورة العشرين آنفة الذكر وكبدت البريطانيون خسائر كبيرة في المعدات والأرواح نتج عن الثورة اضطرار بريطانيا على تغيير سياستها والتفكير بتشكيل حكومة عراقية (فياض, 1963, 218)، وفي عام 1921 عقد مؤتمر القاهرة ومن خلال ذلك اهتمت بريطانيا في موضوع العرش العراقي، وكان من بينهم عرب وغير عرب ذوي ارتباطات

مع بريطانيا، وكانت رؤية بريطانيا في الشـــخص الذي يتولى حكم العراق هو من يفتقر إلى القوة الحقيقية ويعتمد في بقائه على الحكم بقوة بريطانيا (حميدي, 2015, 32).

وعلى هذا اعتقدت بريطانيا أن الأمير فيصـل بن الشـريف حسـين حليفها ابان الحرب العالمية الأولى والذي خسـر عرش سـوريا اصـبح مسـتعداً لأن يقبل أي شـيء يعرض عليه (حميدي, 2015, 41)، وكانت المس بيل سكرتيرة المندوب السامي البريطاني قد كتبت تقول: " أني على اقتناع تام بأنه ليس هناك غير حل علمي واحد هو ترشيح أحد انجال الشريف، واختياري الأول منهم الأمير فيصل الأول"، وبعد الانتهاء من عقد مؤتمر القاهرة وصـــل المندوب الســـامي البريطاني إلى بغداد في نيســـان 1921م حيث أذيع بيان هو نجاح ترشيح فيصل الأول ملكاً على العراق (حميدي, 2015, 42).

## المبحث الأول

## "تأسيس الدولة العراقية الحديثة وقيام النظام الملكي"

### اولاً-تتويج الأمير فيصل الأول

بعـد انتهـاء أعمـال مؤتمر القـاهرة عـاد الوفـد العراقي إلى بغـداد ونشـــر على أثر ذلـك في 2 آذار 1921م بياناً تجاه قرار المؤتمر بفكرة ملكية فيصـــل الأول (الريحاني, 1934, 20)، على الدولة الجديدة للعراق (ســـعيد, د.ت, 339)، وكان فيصـــل الأول قد غادر لندن في 31 آذار 1921م متوجهاً إلى الحجاز بعد وصـــول الأخبار إلى لندن بنجاح مؤتمر القاهرة وقد تم قبل ذلك أتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية تجاه القواعد والأسس التي سيسار عليها في تشكيل تلك الدولة الجديدة وهي:

1- اعتراف الحكومة البريطانية باســتقلال الدولة العراقية وتعهدت بأنهاء الانتداب، ومســـاعدة العراقيين في تشكيل حكومة وطنية.
2- تعقد معاهدة تحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية، وتحصل فيها بريطانيا على المصالح البريطانية السابقة(سعيد, د.ت, 339).

وبعد الانتهاء من الاتفاق طلب المندوب السامي برسي كوكس من وزير الدفاع جعفر العسكري بتوجيه رسالة إلى الأمير فيصل يدعوه للقدوم إلى العراق تنفيذاً لقرارات المؤتمر(الحمداني, د.ت, 43؛ صفوة, 1988, 9).

ابدى الأمير فيصل الأول سروره واستعداده للسفر إلى العراق والقيام بالمهام التي اختارتها له بريطانيا بصفته ملكاً العراق، وفعلا وصل الأمير فيصل الأول إلى البصرة على ظهر الباخرة البريطانية (نورث روك) في 23 حزيران 1921م، وكانت البصـرة قد اسـتعدت لاسـتقباله فنصـب له قوس النصـر في الشـارع العام، وخرجت في شـــط العرب بعض الزوارق والبواخر النهرية وهي مزينة بالأعلام العربية ترحيباً به، ثم نزل في دار متصرف البصرة وتوزعت حاشيتة في دور بعض وجهاء البصرة، وفي صباح اليوم التالي أقيمت له حلفة في دار المتصـرف حضـرها اعيان البصـرة والوفود وألقيت الخطب الترحيبية والقصـائد ثم ارتجل فيصـل الأول

في ختام الحفل والقى كلمته قائلا: " ليس لي أي طمع شـــخصـــي وانما اعمل طمعاً في خدمة هذا البلاد" ثم غادر فيصل الأول البصرة متوجهاً إلى الحلة ثم النجف وكربلاء وصولاً إلى بغداد (الوردي, د.ت, 87).

وفي 11 تموز 1921م اتخذ مجلس الوزراء قراراً بمبايعة الأمير فيصل الأول ملكاً على العراق بعد أن تليت رســـالة المندوب كوكس، واشـــترطت أن تكون حكومة العراق ملكية دســـتورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وتقرر تخويل وزارة الداخلية نشر هذا القرار على عموم الشعب العراقي (الحمداني, د.ت, 43).

وفي 23 آب 1921 تم تتويج الأمير فيصـل الأول ملكاً على العراق، واقيمت حفلة التتويج في سـاحة (برج السـاعة) ببغداد وخضـر الحفلة ممثلو الألوية المشـتركة في التصـويت، واقبل الأمير بصـحبة المندوب السامي البريطاني كوكس وجلس على المقعد المخصص له (الحسني, د.ت, 41).

وبعد أن جلس الحاضرون تناول المندوب كوكس بلاغاً ليتلوه على جمهور الحاضرين وجاء فيه: " لقد قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء في جلســـته المنعقدة في 11 تموز 1921م المناداة بالأمير فيصـــل بن الحســـين ملكاً على العراق، على أن تكون حكومة ســـموه دســـتورية نيابية مقيدة بالقانون وبصـفتي مندوباً لجلالة ملك بريطانيا، رأيت أن اقف على رضـا الشـعب العراقي وقبل موافقتي على ذلك القرار، فأجري التصـــويت العام برغبة مني واســـفرت نتيجة التصـــويت على رغبة اكثر من 97% من مجموع الناخبين على المناداة بســـمو الأمير فيصـــل الأول ملكاً على العراق وأن الحكومة البريطانية اعترفت بجلالة الملك فيصل الأول ملكاً على عرش العراق (الحسني, د.ت, 41).

**ثانياً–بداية الحكم الوطني وتشكيل الحكومة 1921م**

في يوم التتويج قدمت الحكومة العراقية المؤقتة اســـتقالتها، وفي 10 ايلول صـــدرت الإدارة الملكية بتكليف عبد الرحمن النقيب بتشكيل أول وزارة عراقية في العهد الملكي كخطوة على طريق قيام الدولة العراقية الحديثة، وكان المندوب الســـامي كوكس قد اســـند رئاســـة الوزارة إلى النقيب مرة أخرى بينما كان الملك يريد اسنادها إلى رجل غير متهم بالتعاون مع بريطانيا (الادهمي, 2009, 68؛ الخطاب, 1984, 9).

أرسـل الملك فيصـل الأول احد الشـخصـيات إلى النجف ليطلب من رجال الدين فيها التعاون معه في تشكيل الوزارة، وبعد المداولة مع بعض رجال الدين، ارسل إلى الملك رسالة قال فيها " لا يخفى على جلالتكم أني اجتمعت مع رجال الدين، وانهم يهدونك الســـلام والتبريكات لحضـــرتك بتبوء عرش العراق الذي هو أهم الثغور الاسـلامية، وأمروني أن اعرض لحضـرتك أنهم بعد أن أئتمنوك على ملوكية العراق فهم يأتمنوك على تعيين الوزراء ولا تجعل في هذا المنصـب إلا المتدين المسـلم الوطني خصـوصـاً رئاسـة الوزراء وزارة الداخلية (الوردي, د.ت, 122).

اضـطر الملك فيصـل الأول إلى اسـناد رئاسـة الوزراء إلى النقيب ولكن مشـكلة أخرى واجهتهُ حول من سـيتولى وزارة الداخلية، تقول المس بيل " أن الاسـبوع الماضـي كان كلهُ مشـغولاً بمشـكلة الوزارة الجديدة، وقد ارسل الملك فيصل الأول يستدعيني في يوم الاربعاء، ولما ذهبت إليه أخذ يحدثني بجدية حول الوزارة، وكانت

بؤرة المشكلة وزارة الداخلية فالملك يعتقد أن هذه الوزارة المقاس الذي سيقيسه الناس بها، فإذا اعين فيها رجلاً إمعة معروفاً بخضوعه للبريطانيين حكم الناس على الوزارة كلها بأنها مخلة وحكموا على الملك بأنه العوبة بيد بريطانيا"(الوردي, د.ت, 123).

وقع اختيار كوكس على توفيق الخالدي غير أن الملك فيصل الأول لم يوافق على ذلك، فقد كان الملك فيصل الأول يتهم الخالدي بميله إلى الاتراك، واستمر الخلاف والجدال في هذا الشأن ثلاث اسابيع تقريباً وتم الاتفاق اخيراً على اسناد وزارة الداخلية إلى الحاج رمزي(الوردي, د.ت, 122؛ الحسني, د.ت, 134).

وفي 12 ايلول كلف الملك فيصل الأول السيد عبد الرحمن النقيب بتأليف الوزارة الجديدة، وتم تأليف أول وزارة في ظل حكم، الملك فيصل الأول على الوجه التالي:

1- عبد الرحمن النقيب – رئيساً للوزراء.
2- رمزي بك–وزيراً للداخلية.
3- ساسون حسقيل–وزيراً للمالية.
4- ناجي السويدي – وزيراً للعدالة.
5- جعفر العسكري – وزيراً للدفاع.
6- عزت باشا – وزيراً للأشغال والمواصلات.
7- عبد اللطيف المنديل – وزيراً للتجارة.
8- عبد الكريم الجزائري – وزيراً للمعارف.
9- الدكتور رضا خياط – وزيراً للصحة.
10- محمد علي فاضل – وزيراً للأوقاف

وقد اعتذر عبد الكريم الجزائري عن مهام الوزارة لأنه كان مقيداً بمهام دينية فاختير محمد علي هية الدين الشهرستاني وزير للمعارف (حميدي, 2015, 45-46)، وكان في مقدمة المهام الموكلة لهذه الحكومة هي التفاوض مع البريطانيين لوضع معاهدة عراقية بريطانية تستطيع بريطانيا من خلالها تأمين مصالحها في العراق (الحسني, د.ت,45).

**ثالثاً-الانتداب والمعاهدة العراقية البريطانية الأولى عام 1922م**

كانت الخطوة الأولى للحكومة العراقية الجديدة هي مناقشة مسودة المعاهدة العراقية البريطانية، وكان للبريطانيين والعراقيين وجهتي نظر مختلفتين بشأنها فالبريطانيون ارادوها وسيلة لتنفيذ تعهداتهم الانتدابية في العراق ولضمان مصالحهم فيه، وذلك من خلال اعادة صياغة بنود الانتداب بشكل معاهدة بينهم وبين العراقيين، بمعنى أن المعاهدة لن تكون بديلاً عن الانتداب وانما ستتضمن بنوده، بينما اراد العراقيون والملك فيصل الأول من المعاهدة أن تنهي الانتداب البغيض وتحقق استقلال العراق (الادهمي, 2009, 69).

أن هذا الخلاف الجذري في وجهتي النظر قد ســـبب إطالة مناقشـــات المعاهدة، بعدها قبل مجلس الوزراء العراقي المعاهدة تحت ضغط الحكومة البريطانية، بالرغم من المعارضة الشديدة لها من قبل العراقيين، وفي 10 تشرين الأول سنة 1922م وقعت أول معاهدة بين العراق وبريطانيا ومدتها عشرون سنة (العبادي, 2014, 75).

كانت مواد المعاهدة تتضمن بنود الانتداب، فقد تضمنت المعاهدة مقدمة وثمان عشر مادة، وجاء في مقدمتها أن بريطانيا اعترفت بفيصل الأول ملكاً دستورياً على العراق، وأن الملك فيصل الأول يرعى مصلحة العراق، ولتأمين سـرعة تقدمه أن يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على اسـاس التحالف (العمر, 1977, 42).

وتضمنت موادها الأمور التالية:

**المادة الأولى:** تقدم بريطانيا اثناء مدة المعاهدة ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية ويمثل بريطانيا في العراق مندوب سامي.

**المادة الثانية:** يتعهد العراق بعدم تعيين أي موظف غير عراقي بإدارة ملكية دون موافقة بريطانيا.

**المادة الثالثة:** يتعهد ملك العراق بإصدار قانون اساسي يعرض على المجلس التأسيسي بشرط أن لا يحتوي ما يخالف نصوص المعاهدة.

**المادة الرابعة:** يوافق الملك فيصل الأول على المشورة البريطانية التي تقدم بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة.

**المادة السادسة:** تعهد بريطانيا بإدخال العراق عصبة الأمم في اقرب وقت ممكن.

**المادة السابعة:** تقدم بريطانيا للعراق الأسلحة والمساعدة العسكرية التي ستوضح شروطها باتفاقية منفردة.

**المادة الثامنة عشر:** تعد المعاهدة نافذة حال تصـريفها من قبل الطرفين بعد قبولها من المجلس التأسـيسـي ويظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة (حميدي, 2015, 48-49).

وتضمنت مواد المعاهدة الأخرى معالجة شؤون التمثيل السياسي والامتيازات الاجنبية واعمال التبشير وانشاء مؤسسة للأثار ومعالجة القضايا المالية والعلاقات الكمركية، وعند استعراض نصوص المعاهدة تظهر الأمور التالية:

1- أن المعاهدة بنصـوصـها وملاحقها صـورة لصـك الانتداب الذي عده الشـعب العراقي مرادفاً للاسـتعمار والسيطرة وقدم الكثير من التضحيات للتخلص منها.
2- قيدت المعاهدة سـلطات الملك فيصـل الأول بحيث لا يسـتطيع تعيين اي عربي أو اجنبي بإرادة ملكية دون موافقة بريطانيا أو اقامة أي علاقات دبلوماسية مع اي دولة دون موافقة بريطانيا.
3- اصبحت امكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية، فقد بقيت القوات المحتلة في العراق واعطى لبريطانيا حق التدخل في هيكلية الجيش العراقي .

4- قيدت المعاهدة العراق ومنعته من السعي للوحدة العربية واكدت على منع العراق من الارتباط مع الاقطار العربية المجاورة (حميدي, 2015, 50).

صادق مجلس الوزراء على المعاهدة في 25 حزيران بشرط وجوب تصديق المجلس التأسيسي عليها، وحدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة، وطالبت بتحقيق استقلال العراق والغاء الانتداب، وبعث بعض قادة الحركة الوطنية برقية إلى الملك طالبوا فيها رفض الانتداب رفضاً باتاً، واعتراف حكومة بريطانيا بإلغائه رسمياً، واسقاط الوزارة التي تصادق على معاهدة غير مرضية، واطلاق حرية الصحافة (حميدي, 2015, 50)، قام كوكس بزيارة الملك فيصل الأول واوضح له كيف انهم قد اصبحوا يسيرون في طريقين، وبناء على ذلك فقد قال له كوكس إن أمامه خيارين إما أن يعلن انفصاله وعدم علاقته باثارة الهياج الشعبي والسير مع بريطانيا بشكل تام، أو أن يتحمل النتائج والتي تعني نهاية حكمه وخسارة عرشه (الأدهمي, 2009, 84).

ولكن كوكس تسلم السلطة عندما لم يبقى في البلاد حاكماً سواه لعدم وجود وزارة، ولغياب الملك فيصل الأول لأجراء عملية جراحية قام كوكس بقمع الحركة الوطنية، واعتقل ونفى قادتها خارج العراق، وعطلت الصحف المناوئة للانتداب، كما قامت الطائرات بقصف مناطق العشائر المناوئة للانتداب (الأدهمي, 2009, 84)، وبسبب الضغوط البريطانية على الملك فيصل وتهديد بريطانيا لعرش والده في الحجاز، واخبروه بأن رفضهُ التعاون مع بريطانيا سيتضمن على الأرجح تغييراً كاملاً لسياسة بريطانيا، ونتيجة لهذه الحالة الخطرة اضطر الملك فيصل الأول إلى القبول وهكذا تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة عبد الرحمن النقيب، واكدت الوزارة التصديق على المعاهدة ثم صدرت الإرادة الملكية بإجراء انتخاب المجلس التأسيسي في 24 تشرين الأول 1922م (الأدهمي, 2009, 92).

## المبحث الثاني

## "العلاقات العراقية البريطانية أبان فترة الانتداب البريطاني"

### اولاً–المجلس التأسيسي

بعد الانتهاء من مفاوضات المعاهدة بين الحكومتين العراقية والبريطانية اتجهت الانظار إلى مسألة انتخاب المجلس التأسيسي بهدف استكمال القواعد السياسية للمملكة العراقية الجديدة، ففي 4 آذار 1922م اصدرت الحكومة العراقية قانون انتخابات بغية تأسيس حكومة دستورية انتخابية، وفي 19 تشرين الأول من نفس السنة صدرت ارادة ملكية حدد بموجبها يوم 24 تشرين الأول كموعد للبدء بالانتخابات (العدول وآخرون, 2005, 61)، وبالرغم من ذلك فأن الدعوة لمقاطعة هذه الانتخابات سرعان ما انتشرت في أغلب انحاء البلاد وكانت من القوة بحيث كادت تؤدي إلى الشقاق وفقدان الوحدة الداخلية خاصة بعد أن اصدر البعض من رجال الدين الفتاوى بتحريمها (أبو طبيخ, 2001, 241).

وقد استمر هذا الوضع القلق طوال عهد ثلاث حكومات متتالية مارس فيها الجميع بين اسلوبي الشدة والارضاء تجاه المعارضين، فضلاً عن نفي البعض منهم خارج البلاد كما اتجهت بريطانيا إلى اتباع سياسة المساومة مع الحكومة العراقية المعنية بـــ (مشكلة الموصل) التي كانت موضع بحث مستمر بين بريطانيا وتركيا (العدول وآخرون، 2005, 62).

اثار تباطؤ عمل الوزارة السعدونية في اتمام انجاز الانتخابات للمجلس التأسيسي واقرار المعاهدة العراقية البريطانية حفيظة المندوب السامي كوكس وبدأت الضغوط على الملك تنهال لأقصاء الوزارة السعدونية التي جرى اتهامها بالتسبب في الأزمة الاقتصادية التي تعصف البلاد، واتخذ الملك ذلك ذريعة لتوجيه اللوم إلى الحكومة على تدهور الأوضاع المعيشية للشعب وأفهم فيصل الأول عبد المحسن السعدون (الحمداني, د.ت, 59؛ الزركلي, د.ت, 151)، ما يدبره المندوب السامي كوكس فاسرع إلى تقديم الاستقالة، وكلف السيد جعفر العسكري بتأليف وزارة جديدة (الحمداني, د.ت, 59).

وضعت هذه الوزارة في منهاجها الأمور الآتية:

1- اكمال الانتخابات للمجلس التأسيسي.
2- اقرار المعاهدة العراقية – البريطانية.
3- اقرار القانون الأساسي (الدستور).
4- انهاء مسألة الحدود بين العراق وتركيا (التكريتي, 1991, 114).

افتتح الملك فيصل الأول المجلس التأسيسي في 27 آذار عام 1924م، ويعد افتتاحهُ من الاحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر كونه أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد، وأول خطوة نحو الحياة الديمقراطية رغم ما فيه من عيوب وما عليه من مآخذ.

اصدرت الإرادة الملكية قراراً تدعو اعضاء المجلس التأسيسي للاجتماع في قاعة (سينما رويال) التي استأجرت لهذا الغرض لعدم وجود بناية مخصصة للمجلس آنذاك، وجرى الافتتاح باحتفال كبير ضم اركان السياسة العراقيين والبريطانيين، والقى الملك خطاب العرش وعدت الحكومة ذلك اليوم عطلة رسمية (بيل, 2003, 595)، كما اصدرت عفواً عن عدد كبير من المساجين واطلقت سراح الموقوفين، وترأس الجلسة رئيس الوزراء جعفر العسكري في بادئ الأمر، ثم جرى بعد ذلك انتخاب رئيس المجلس، حيث انتخب عبد المحسن السعدون رئيساً له بضغط من المس بيل كما جرى انتخاب اللجان المختلفة وديوان الرئاسة واعضاء المجلس(بيل, 2003, 595).

اصبح عبد المحسن السعدون رئيساً للمجلس التأسيسي، وتكون المجلس من مئة عضو (حميدي, 2015, 39) مقسمين على النحو الآتي:

1- اثنا وعشرون عضواً يمثلون العشائر.
2- خمسة اعضاء يمثلون اليهود في بغداد والموصل والبصرة.

3- خمسة اعضاء يمثلون المسيحين في الموصل وبغداد والبصرة وباقي الاعضاء من سكان المدن والقرى (الادهمي, 2009, 93-94).

وابتدأ المجلس اعماله بتأليف لجنة لتدقيق المعاهدة ورفع تقرير عنها من خمسة عشر عضو برئاسة ياسين الهاشمي (الادهمي, 2009, 94؛ المطبعي, د.ت, 65).

وقامت اللجنة بعقد تسع عشر جلسة صباحية وعشر جلسات مسائية وعشر جلسات خاصة لمناقشة أوضاع البلاد الداخلية، وبدأت المعارضة الشعبية للمعاهدة داخل المجلس وخارجه وأنها اشترطت على تعديل الاتفاقية المالية ثم حل مشكلة الموصل وضمان استقلال العراق، وازاء ذلك حاول البريطانيون اتباع الترغيب والترهيب مع الحكومة لغرض اكراه المجلس على ابرام المعاهدة وبالفعل تمكنوا من اجبار الملك والمجلس التأسيسي على المصادقة على المعاهدة العراقية –البريطانية (العدول وآخرون, 2005, 62).

**ثانياً–الاحزاب السياسية**

لم تكن الاحزاب والجمعيات السياسية قبيل واثناء الاحتلال البريطاني للعراق امراً طارئاً على العراقيين، وعند نشوء النظام الملكي اصدرت الحكومة العراقية في 28 تموز 1922 قانون الجمعيات، فكان ذلك بمثابة الإشارة لانطلاق الاحزاب من عقالها (العدول وآخرون, 2005, 50)، وفي آب 1922م كان مجلس الوزراء قد اصدر قانوناً اجاز فيه تأسيس الاحزاب، ووضع عقوبات صارمة على أي تجمع لم تصدر به اجازة رسمية (الوردي, د.ت, 185).

وقد قدم جعفر ابو تمن (التميمي, 1996, 77)، طلباً إلى الوزارة الداخلية لتأسيس حزب بأسم الحزب الوطني العراقي لكن وزارة الداخلية رفضت لأن الطلب قُدم قبل صدور قانون الجمعيات العراقي الأمر الذي دفع الاعضاء إلى ممارسة النشاط بصورة سرية (حميدي, 2015, 50)، وبعد صدور قانون الجمعيات قدمت الهيأة المؤسسة طلباً جديداً فأجازته وزارة الداخلية، واكد منهاج الحزب الوطني على ما يلي:

1- المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية.
2- مؤازرة الحكومة الملكية الدستورية النيابية.
3- الدفاع عن كيان الأمة العربية.
4- تنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية.
5- توسيع نطاق الزراعة.
6- تأسيس المصارف.
7- توسيع الصناعة وترويج التجارة وارسال البعثات العلمية (حميدي, 2015, 71).

لعب الحزب دوراً مهماً في مقاومة الانتداب البريطاني مما اضطر المندوب السامي إلى حله ونفي زعيمه ابو تمن ولكن الحزب عاد ثانية إلى ممارسة العمل السياسي في عام 1928م (حميدي, 2015, 74-75)، وإلى جانب الحزب الوطني تأسست جمعية باسم جمعية النهضة العراقية إذ تقدم امين الحزب بطلب

إلى وزارة الداخلية لتأسيس جمعية سياسية ادبية في أوائل آب بيد أنها لم تحصل على اجازة فأضطر مؤسسها إلى العمل السري، حتى اجيزت في 19 آب 1922م، وتضمن منهاج هذه الجمعية ما يلي:

1- توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب.
2- تحقيق رغباته بحكومة ملكية دستورية.
3- تنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية.
4- اتخاذ الرسائل لتعميم معارف العراق.
5- توسيع الزراعة وتجارة وانماء الثروات.
6- اسهمت الجمعية مع الحزب الوطني العراقي في مقاومة الانتداب(حميدي, 2015, 75).

أما الحزب العراقي فقد ظهر بعد اغلاق الحزب الوطني وجمعية النهضة واوعز المندوب السامي البريطاني إلى تأليف حزب معتدل، وقد اجيز بشكل رسمي في 1922/9/3م، اما منهاج الحزب فتضمن المحافظة على الاستقلال والسعي وراء تبادل المنافع الاقتصادية بشرط أن لا تخل بكيان الأمة، وأن تكون سياسة العراق قائمة على المودة والصداقة والسلام (الحسني, د.ت, 120)، وكان هذا الحزب مثار سخط الرأي العام، وقد ضعف بعد سقوط وزارة النقيب الثالثة (حميدي, 2015, 75-76).

وبعد تصديق المجلس التأسيسي العراقي على المعاهدة العراقية البريطانية والقانون الأساسي رأى فريق من الحكومة الوطنية ضرورة تأسيس حزب الأمة وهو حزب سياسي يعمل على تعديل المعاهدة العراقية البريطانية فقدموا طلب إلى الوزارة لتأسيس حزب، فأجيز في 19 آب 1922م، وكان منهاجه تأييد الاستقلال التام والعمل على اجراء التعديلات المطلوبة في المعاهدة العراقية البريطانية على النحو يجعلها متلائمة مع البلاد، والسعي للاحتفاظ بالوحدة العراقية، وقد لعب هذا الحزب دوراً في الدفاع عن قضية الموصل، ولكنه لم يستمر في العمل وخاصة بعد فشله في الانتخابات النيابية مما ادى إلى استقالة عدد من اعضائه (حميدي, 2015, 76).

**ثالثاً-مشكلة الموصل**

تعد مشكلة الموصل من المشاكل الدولية الخطيرة المزمنة التي عانى ويعاني منها الشعب العراقي، وقد واجهت هذه المشكلة الملك فيصل الأول عند بداية تأسيسه للدولة العراقية الجديدة، إذ أن ولاية الموصل كانت ولاية كبيرة تضم كل من الموصل وزاخو ودهوك وكركوك والسليمانية واربيل والتي تشمل حوالي ربع مساحة العراق تقريباً (حسين, 1955, 7).

ولم تكن مشكلة الموصل حديثة التكوين بل تمتد جذورها إلى الحرب العالمية الأولى عندما اتفقت كل من الدول الكبرى بريطانيا وحلفاؤها على اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، والتي اتخذت شكلها الرسمي من خلال اتفاقية سايكس-بيكو التي عقدت في 16 مارس 1916م بين كل من بريطانيا وفرنسا، والتي اصبحت بموجبها ولاية الموصل ضمن حصة فرنسا، وكانت بريطانيا ترغب في أن تجعل فرنسا حاجزاً بينها وبين

روسيا لذلك وافقت بريطانيا على اعطاء ولاية الموصل إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى (حسين, 1955, 7).

لكن مشكلة الموصل ظهرت على الساحة الدولية على اثر خسارة الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى وبدء الاحتلال البريطاني للعراق، إذ أن بريطانيا احتلت ولاية الموصل دون قتال بعد أن تم اعلان هدنة مودروس في 30 تشرين الأول 1918م إلا أن تركياعدت ذلك الاحتلال غير مشروع لأنه حدث بعد اعلان الهدنة (فيضي, 1952, 288)، أما وجهة نظر بريطانيا فكانت ترى أن الاحتلال ضرورة عسكرية مستندة إلى نصوص الهدنة التي اعطتها الحق في احتلال اية نقطة استراتيجية عسكرية مهمة (حسين, 1948, 9).

وفي 10 آب 1920م تم التوقيع على معاهدة سيفر والتي اعترفت بموجبها تركيا بالانتداب الفرنسي والبريطاني على الاراضي التي كانت تحت حكمها (الجميل, 2021, 272)، وفي 20 تشرين الثاني 1923م أفتتح مؤتمر الصلح في لوزان في سويسرا من اجل عقد معاهدة صلح جديدة بين الحلفاء وتركيا لتحل محل معاهدة سيفر ولحل مشكلة الموصل (الجميل, 2021, 272)، ولكن تركيا زعمت بأن الموصل تعد جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية وأن الانتداب تم بدون اخذ رأي العراقيين، وفشل الطرفان في أن يتوصلا إلى حل بل اتفقوا على رفع القضية إلى عصبة الأمم(الجميل, 2021, 273).

وافقت عصبة الأمم بالإجماع على تعيين لجنة تحقيق من ثلاث اعضاء لتقدم لمجلسها كل المعلومات والاقتراحات التي قد تراها تساعده في الوصول إلى قرار، وقد وصلت لجنة التحقيقات الدولية بغداد في 16 كانون الثاني 1925م وزارت عدداً من الوزارات والمستشفيات وعدد من المدارس وقابلت شخصيات بارزة وممثلي الطبقات والطوائف وتفقدت الاسواق، وتشير بعض المصادر التاريخية بأن اعضاء اللجنة قد تنكروا بأزياء مختلفة لكي لا يظهروا التحيز لأية جهة (حسين, 1948, 40)، كما زارت اللجنة مدينة الموصل يوم 27 كانون الثاني 1925م وتمكن اعضاء اللجنة وهم متنكرين أن يكونوا فكرة عن آراء الناس والتقوا ببعض الاشخاص ذوي الاقسام البعيدة، فسافرت اللجنة إلى زاخو والعمادية ودهوك (صالح, 1953, 73).

وبعدها غادرت إلى جنيف في 19 آذار حيث كتبت تقرير، ووضعت لجنة التحقيق الدولية تقريرها في (113) صفحة والحقت به (11) خارطة تناولت فيها دراسة الحجج الجغرافية والتاريخية والعنصرية والاقتصادية والعسكرية السياسية (حميدي, 2015, 67).

وصلت اللجنة الدولية إلى قرار نهائي وهو ضم ولاية الموصل إلى العراق بعد أن وجدت ميل أغلبية السكان ورغبتهم في البقاء ضمن العراق وعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها بل أنما ربطها بالعراق، ولكن وفق شروط أي بقاء المنطقة تحت الانتداب البريطاني لمدة 25 سنة مالم يدخل العراق إلى عصبة الامم مع مراعاة رغبة الاقليات فيما يتعلق بتعيين موظفين لإدارة أمورهم(حسين, 1948, 43)، اجتمع مجلس العصبة لدراسة تقرير لجنة التحقيق الدولية فوافق في 16 كانون الأول 1925م على القرار التالي بالإجماع إذ اتخذ من خط

بروكسل كخط للحدود بين العراق وتركيا، ودعوة الحكومة البريطانية لتقديم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة (25) سنة(حسين, 1948, 43).

ولم تقتصر مشكلة الموصل على مجلس العصبة بل نالت مشكلة الموصل اهتمام الرأي العام العراقي وخروج مظاهرات تهتف فلتحيا الموصل عراقية عربية ولتسقط مطاليب الاتراك، وكذلك حصلت الموصل على مساندة المجلس التأسيسي والملك الذي أعلن أن مدينة الموصل جزءاً لا يتجزأ من العراق (حسين, 1948, 44).

**رابعاً–القانون الاساسي (الدستور)**

كان للملك فيصل دور في وضع القانون الاساسي لأن قيام الملكية في العراق معناه وضع دستور ينظم احوال البلاد بالشكل الجديد (العقاد, 1982, 185)، وكانت النية مبيته على وضع دستور منذ أن بايعت حكومة النقيب فيصل الأول ملكاً على العراق واشترطت أن تكون الحكومة دستورية ديمقراطية مقيدة بقانون، وفعلاً كان ذلك من ضمن بنود معاهدة 1922م(العقاد, 1982, 185).

وتضمنت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية البريطانية اسس الدستور العراقي عندما نصت على موافقة ملك العراق على تنظيم قانون اساسي يُعرض على المجلس التأسيسي، وشرط أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع الحرية التامة (الزبيدي, 1981, 19)، وضم القانون الاساسي (123) مادة موزعة على عشرة ابواب مع مقدمة جاء فيها" أن العراق دولة ذات سيادة مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عنه، وحكومته ملكية وراثية وبغداد عاصمة العراق" (المفرجي وآخرون, 1990, 306).

وتضمن الباب الأول حقوق الشعب فلا فرق بين العراقيين في الحقوق، وأن اختلفوا في القومية والدين واللغة، والحرية الشخصية مصونة لجميع السكان ولا يجوز القبض على احدهم أو توقيفه أو اجباره على تبديل مسكنه أو تعرضه للقيود أو اجباره على الخدمة في القوات المسلحة إلا بمقتضى قانون (القانون الأساسي العراقي, 1925, 4)، وللعراقيين حرية ابداء الرأي والاجتماع وتأليف الجمعيات والانضمام إليها ضمن حدود القانون، وأن الاسلام دين الدولة الرسمي، ويضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة وحرية القيام بالشعائر العبادة (حميدي, 2015, 60).

وتناول الباب الثاني الملك وحقوقه، وجاء فيه أن سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة وهي وديعة الشعب للملك ثم لورثته من بعده، وولاية العهد لأكبر ابناء الملك سناً وسن الرشد تمام الثمانية عشر(الغزالي, 2002, 441)، والملك مصون غير مسؤول وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ويعقد المعاهدات، ويختار رئيس الوزراء ويقبل استقالته وهو القائد العام للقوات المسلحة(الغزالي, 2002, 441).

الباب الثالث السلطة التشريعية وهي منوطة بمجلس الأمة مع الملك ومجلس الأمة يتألف من مجلسي النواب والاعيان وللسلطة التشريعية حق القوانين وتعديلها والغائها (البرقاوي, د.ت, 89)، وتناول الباب الرابع

الوزارة، فالملك يقوم باختيار رئيس الوزراء ثم يعين بقية الوزراء في مناصبهم بناءاً على ترشيح الرئيس لهم على أن لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولا يقل عن الستة، ولا يجوز للوزير الذي ليس عضو في البرلمان أن يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر إذا لم يعين عضواً في مجلس الاعيان، والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات (الحسني, 2008, 106).

أما الباب الخامس فقد تناول السلطة القضائية فالحكام يعينون بإرادة ملكية والمحاكم مصونة من التدخل في شؤونها، واوضح الباب كيفية تأسيس المحاكم ومكان انعقادها ودرجاتها واقسامها، وتناولت بقية الابواب الأمور المالية وادارة المحافظات (الألوية) (الحسني, 2008, 107).

كان القانون الأساسي واسعاً وشاملاً لمختلف صلاحيات ومهام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعالج بدقة وموضوعية اشكاليات الدولة العراقية بوصفها دولة تحت الانتداب البريطاني وهيأ الظروف القانونية لتوطيد النظام والحكم في العراق وجعله مقيد بالدستور (آل ياسين, 1964, 20).

وأن لا يخالف الدستور بنود معاهدة 1922م وهذا ما يشير إلى التدخل البريطاني الواضح في صياغة الدستور وكتابة مواده المختلفة وبما يؤمن مصالحهم في العراق وديمومتها (حسين, 1948, 70)، وعلى الرغم من مصادقة المجلس التأسيسي على لائحة القانون الأساسي العراقي، إلا أن نشره تأخر فترة طويلة بسبب الضغوط البريطانية لأن بريطانيا ارادات الحصول على الامتيازات النفطية قبل نشر القانون الأساسي (حميدي, 2015, 62).

## المبحث الثالث

## "المعاهدات العراقية – البريطانية عام 1926م–1930م"

### اولاً– معاهدة 1926م

واجهت وزارة السعدون مشكلة الاختيار بين فقد الموصل برفض المعاهدة وبين الاحتفاظ بها، فقرر مجلسها في جلسته قبول المعاهدة المقترحة كما هي (العمر, 1977, 154).

وقد ايدت عصبة الأمم في 1926م مصادقة العراق على المعاهدة العراقية البريطانية الثانية، ولقد أثارت بنود المعاهدة انتباه الملك الذي كان يأمل أن تكون المعاهدة بديلاً لصيغة الانتداب وادرك بأنه وقع ضحية الأوهام التي زينتها له لندن، فقد جاءت تلك البنود مقيدة لصلاحياته كملك وسالبة لسلطانه (نعمة, 1988, 39)، وهنا حرص الملك على الظهور بمظهر المشارك الجاد في المفاوضات وعمل على المطالبة بعدم تمديد فترة الانتداب البريطاني على العراق، وبأن اهدافه ليس نيل تنازلات سياسية من الحكومة البريطانية فالوضع الراهن لم يستدع منه أن يصر على المطالبة في تحقيق أهدافه التي يخطط في أن يكون صاحب القرار السياسي الوحيد في العراق، ولكنه من أجل تحقيق استقلال العراق (البزاز, 1954, 91).

ما أن بدأت المباحثات لعقد المعاهدات التي نص عليها قرار مجلس العصبة حتى اتخذت الحكومة من ضيق الوقت حجة لتأجيل النظر في التعديلات التي وعدت بإدخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية،

واعدت مسـودة معاهدة جديدة لتمديد أمد المعاهدة العراقية البريطانية الأولى25 سـنة، وبعثت بها إلى مندوبها في بغداد (العمر, 1977, 155)، من أجل عرضـــها على الحكومة العرقية وهددت من أجل الحفاظ على الموصل ضرورة اطالة مدة المعاهدة تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة، فلما استلمت الوزارة نص المعاهدة نفرت منها (حسين, 1955, 178).

وعقدت حكومة السعدون اجتماعاً كان الرأي فيه أن المسودة لم ترقى إلى التطلعات الوطنية ومطاليب الحكومة العراقية في مقترحاتها ويجب أن تعدل المتقرحات البريطانية، ولكن بريطانيا رفضـت هذه المقترحات، لقد كان لذلك الرفض انعكاســات كبيرة على الموقف الســياســي في العراق إذ قامت لندن بتوجيه انذار إلى الملك والحكومة العراقية بأنها سـوف توقف مسـاعداتها للعراق وتطلب من العصـبة تعيين مسـألة الحدود مع تركيا بالطريقة التي تراها مناسبة (عصفور, 2015, 62).

وهكذا لم تكن المعاهدة الجديدة مع أنه اطلق عليها معاهدة 1926م الا استمراراً لمعاهدة 1922م، ولم يتغير في نصــها شــيء ما عدا المدة الزمنية (زكي, 2020, 100)، ويبدو أن بريطانيا أسـفت عندما قامت بتخفيف معاهدة 1922م إلى اربع سـنوات، لذلك وجدت الفرصــة سـانحة بعد انتهاء مشـكلة الموصـل لتلزم الحكومة العراقية عن طريق مجلس عصـــبة الأمم بتمديد المدة الزمنية للانتداب البريطاني في العراق (نعمة, 1988, 179)

وجاءت المعاهدة الجديدة في ثلاث مواد كانت المادة الأولى عقد معاهدة جديدة امدها 25 عاماً، وذلك الغت هذه المادة المدة التي جاءت بها المعاهدة الأصـــلية 1922م، وكان ذلك بســـبب في الخلاف بين المتفاوضين من الطرفين، اما المادة الثانية تؤكد على تعديل هذه المعاهدة كذلك المادة الثالثة جاء فيها التعهد البريطاني الجاد بمتابعة ترشـيح العراق لصـعبة الأمم في فترات لكل اربع سـنوات إلى أن تنتهي مدة المعاهدة او يدخل العراق عضواً في عصبة الأمم (الحسني, 2008, 140).

ليس من الصـــحيح أن نعد هذه معاهدة جديدة وانما هي عبارة عن تعديل لمعاهدة 1922م في احد بنودها (العمر, 1977, 159)، ونلاحظ أن المعاهدة الجديدة لم تحل غير مشـكلة واحدة وهي مشـكلة الحدود التركية–العراقية وظلت الاتفاقيات المالية والعسكرية فضـلاً عن مسألة دخول العراق في عصـبة الأمم مفتوحة للبحث وادركت الوزارة أن التفاهم مع المندوب البريطاني في العراق أمر صعب (العقاد, 1982, 61).

رأت الحكومة العراقية أن تلجأ إلى ما تعتمده الدول عادة فكتبت إلى ممثلها في لندن أن يتصـل بوزارة المســتعمرات وأن يطلعها على وجه نظهرها، فطلبت وزارة المســتعمرات من مندوبها في العراق اطلاعها بالمعلومات التي بين يديه، وعلى اثر ذلك جرت مفاوضـــات بين الحكومتين البريطانية والعراقية لتعديل الاتفاقية المالية والعسـكرية، وبعد سـلسـلة من المناقشـات والاجتماعات التي تخللها تصـادم في الآراء انتهى الأمر إلى توقيع معاهدة جديدة تحل محل المعاهدتين السابقتين هي معاهدة 1930م(البرقاوي, د.ت, 111).

**ثانياً-معاهدة 1930 ودخول العراق إلى عصبة الأمم**

تعد معاهدة عام 1930م من أهم المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا لأنها ألغت الانتداب على العراق وخلصت الخزانة العراقية من الاعباء التي كانت تتحملها تجاه الموظفين والمستشارين والخبراء البريطانيين علاوة على النفقات التي كانت تصرف على المعتمد السامي البريطاني وحاشيته، ونجدها ايضاً قد الغت الامتيازات العدلية واطلقت يد الحكومة في التمثيل الخارجي واتاحت له الوصول إلى مصاف الدولة المستقلة واوصلته إلى عصبة الأمم (النصيري, 2002, 323).

وفي عهد وزارة نوري السعيد (المتولي, 2005, 20)، ومنذ استلامه لرئاسة الوزارة أخذ يسعى إلى التفاهم مع البريطانيين وشاركه الملك بالعمل على عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، وبالفعل بدأت المفاوضات بين الوفدين العراقي والبريطاني من أجل عقد معاهدة جديدة وكان محور النقاش في الاجتماع الأول الذي عقد في بغداد في 3 نيسان 1930م يتضمن أن تبقى المحادثات سرية وأن المعاهدة ستكون نافذة المفعول قبل دخول العراق في عصبة الأمم أو بعد دخوله (النصيري, 2002, 323).

وفي 8 نيسان 1930م عقد الاجتماع الثاني بين الوفدين البريطاني والعراقي بشأن عقد معاهدة جديدة بين الطرفين وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على اصدار البلاغ التالي لنشره في الصحافة وجاء فيه:

1- إن المعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها لا تصبح نافذة المفعول إلا عندما يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم.
2- إن وضع العراق في ظل هذه المعاهدة هو وضع الدولة المستقلة الحرة.
3- حين توضع المعاهدة موضع التنفيذ تصبح المعاهدة السابقة بين بريطانيا والعراق لاغية وينتهي الانتداب (النصيري, 2002, 324).

بعد ذلك انتقل الوفدان الى مناقشة مواد المعاهدة وأخيرا تم الاتفاق على أن تعد المعاهدة وملحقاتها باللغة الانكليزية واللغة العربية للتوقيع في 30 تموز 1930م بعد الاتفاق على موادها الاحدى عشرة مادة مع ملحق عسكري مكون من سبع فقرات وملحق مالي مكون من خمس فقرات، والحق بالمعاهدة اتفاقية عدلية في 4 آذار 1931م وعلى اثر ذلك تم حل المجلس النيابي وتقرر اجراء انتخابات عامة لابداء الامة رأيها في هذه المعاهدة على السنة نوابها، وقد استطاعت الحكومة العراقية أن تحصل على الاكثرية (الجعفري,45,2000).

فلما اجتمع المجلس في 16 تشرين الثاني 1930م عرضت المعاهدة في جلسة تاريخية دامت أربع ساعات أسفرت عن قبول المعاهدة بأكثرية 69 صوتا ضد 13 صوتا وتغيب خمسة أعضاء من النواب (البرقاوي,د.ت,189)، هذا وقد واجهت بنود المعاهدة عام 1930م عدم ارتياح من الشعب العراقي وعدد من السياسيين، لان بعض بنود المعاهدة قد منحت بريطانيا امتيازات عسكرية ومالية وسياسية وعلى الرغم من هذه المعارضة الا أن آخرين أكدوا ان المعاهدة منحت العراق حق الدخول عضوا في عصبة الامم(فوستر,253,1989).

وأخذت الحكومة العراقية تعمل جاهدة للدخول في عصبة الامم وتقديم طلب للموافقة على دخولها بدعم من الحكومة البريطانية علما ان كل دولة كانت تريد الدخول الى العصبة يجب أن تتوفر فيها بعض الشروط أبرزها أن تكون لها حكومة مستقرة وادارة قادرة على تسيير امور الدولة الاساسية بصورة منتظمة والمحافظة على سلامة أرضه واستقلاله وله موارد مالية كافية لتمويل احتياجات الحكومة بصورة منتظمة، وبعد اجتماعات ومناقشات ووجهات نظر لأعضاء مجلس الامم وحكومة بريطانيا والحكومة العراقية اجتمعت اللجنة على التوصية بقبول العراق في عصبة الامم وتقرر قبوله رسميا في العصبة يوم الاثنين 3 تشرين الاول 1932م، تبع ذلك قيام وزارة الخارجية البريطانية بأرسال كتاب الى وزارة الخارجية العراقية ملخصه دخول معاهدة التحالف العراقية البريطانية المؤرخة في حزيران عام 1930 حيز التنفيذ (البزاز,108,1954).

وأن ملك بريطانيا سيوفد سفيرا لتمثيل بلاده لدى بلاد صاحب الجلالة الملك فيصل الاول بأسرع وقت مناسب (البزاز,109,1954)، وقد عد الملك ورئيس وزرائه نوري السعيد دخول العراق عصبة الامم مكسبا وطنيا بالرغم من وجود بعض المعارضين من السياسيين العراقيين، وعلى كل حال فأن دخول العراق عصبة الامم قد منحه حق التمتع بالاستقلال من وجهة نظر القانون الدولي كما منحه الوقوف على قدم المساواة مع الدول المستقلة الاخرة المتمتعة بالسيادة الكاملة وبذلك خطا العراق خطوة كبيرة نحو الاستقلال الكامل(فوستر,355,1989).

**ثالثا- وفاة الملك فيصل الأول**

كان الملك فيصل يعاني من مرض ضغط الدم، واشارت المصادر الى وضعه الصحي السيء في سنوات حكمه للعراق مما دفعه الى اجراء عدة عمليات والسفر كثيرا الى خارج العراق بقصد الاستشفاء(التكريتي,300,1991)، بعد ذلك وصل الملك الى مدينة برن في سويسرا بعد مغادرته بغداد وكانت علامات التعب والمرض ظاهرة عليه ، فكان يعول على الطبيب الذي اشتهر بطريقته الخاصة في تقوية الاجسام بالحقن تحت الجلد ونزل الملك في احد الفنادق على نهر الآر، وعلى الرغم من وضعه الصحي استقبل الملك المراسلين والصحفيين وبعض الاصدقاء(الحسني,283,2008).

وبعد مرور ايام من وجوده في مدينة برن طلب الملك القيام برحلة الى مدينة اخرى وبسبب صعوده الجبال الى مسافة الفي متر بواسطة السيارة التي كان يستقلها مرت بطريق خاطئ مما ادى الى زيادة ارتفاع ضغط الدم الذي كان يعاني منه وبعد عودته بدأ الملك يشعر بالتعب ويشكو من خفقان في القلب(الحسني,283,2008).

أمر طبيبته الممرضة بحقنه تحت الجلد ، ثم امرها بأمر من الدكتور سندرسن باشا المشرف على علاجه ان تستدعي حاشيته بالحضور اليه حالا وقد حضرت حاشيته فوجدوا الملك يلفظ انفاسه الاخيرة وكان آخر كلامه:" انا مرتاح لقد قمت بواجبي وخدمت الامة بكل قواي فليسير الشعب من بعدي بقوة واتحاد"( الحسني,283,2008).

وبعد المعاينة من قبل الاطباء فارق الملك الحياة في الساعة 11,45 دقيقة ليلا(سندرسن باشا,211,1985)، وفي الحال بعث نوري السعيد برقية مستعجلة الى رئيس الوزراء جاء فيها:" فجعت الامة العراقية عند منتصف الليل بوفاة سيدها جلالة الملك وذلك نتيجة نوبة قلبية كان الله بعون الجميع على هذا المصاب الجلل" ، وبعد سماع الخبر فجعت البلاد بنبأ وفاة ملكها فقد شلت هذه الفاجعة جميع الاعمال واقفلت المحال التجارية أبوابها في بغداد(الحسني,284,2008).

أما أسباب الوفاة وبعد أن حضر الاطباء قرروا أن الوفاة كانت بسبب انسداد الشرايين، وقد وقع ذلك موقع الاستغراب لان تصلب الشرايين لا يكون الا اذا بلغ الانسان الكبر، وأن الملك لم يكن قد بلغ الخمسين يوم وفاته(حمادة وظبيان,54,1933)، وقد توفي نتيجة تسمم ولكن هذه الاتهامات تبقى مجرد شكوك وتبقى الحقيقة غير واضحة على الرغم من التقارير والمصادر التي أوضحت أسباب الوفاة(حمادة وظبيان,55,1933).

وكان وقع الصدمة بوفاة الملك فيصل الاول شديد للغاية على الشعب العراقي الذي بكى له بكاء الم وحزن وتعطلت الحياة في بغداد وأعلن الحداد في كل العراق، وسار النعش في شارع الرشيد ثم سارت الجموع وراء الموكب ورفعت رايات الحداد وكانت المدفعية العراقية تطلق في كل دقيقة طلقة أثناء سير الجنازة حتى بلغ عدد الطلقات مائة طلقة وطلقة، ثم رفع النعش من عجلة المدفع وسط حزن عميق، وكانت الساحة غاصة بالناس فأقيمت الصلاة من قبل العلماء وجمع غفير من الناس ورفع جثمان الملك ستة من كبار ضباط الجيش وبذلك طويت صفحة الملك فيصل الاول من تاريخ العراق لتبدأ صفحة جديدة من بعده وهي صفحة وريث عهده الأمير غازي (حمادة وظبيان,55,1933).

## الخاتمة

وأن كنا قد بلغنا ختام بحثنا عن الملك فيصل الأول لابد لنا من تقديم خاتمة موجزة لما توصل إليه الباحث من نتائج:

1- كان وصول فيصل الأول إلى عرش العراق عبارة عن خطة بريطانية هدفت بها إزالة الكثير من العقبات التي واجهتها فيه وخاصة ثورة العشرين، ومن آجل تحقيق اهدفها ومطامحها في العراق بأقل التكاليف.
2- عند تتويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق ومارس دور القيادي وأسس دولة عراقية حديثة وادار دفتها بحكمة، وكذلك دوره البارز في حل مشكلة الحدود مع تركيا وحصل العراق على استقلال في عهده واصبح عضواً في عصبة الأمم.
3- وكان لنوري السعيد الدور البارز في الثورة العربية واحداثها وفي كل ما رافق تأسيس حكومة الملك فيصل الأول وتطويرها في سنوات الانتداب وجهوده إلى جانب الملك في دخول العراق إلى عصبة الأمم.

4- تعد معاهدة 1930م من الاتفاقيات المنعقدة بين بريطانيا والعراق والتي جاءت لأنهاء الانتداب البريطاني ومهدت لدخول العراق لعضوية عصبة الأمم إلا أنها حفظت المصالح البريطانية في العراق.

**قائمة المصادر و المراجع**


- ابو طبيخ، جميل محسن ، مذكرات محسن ابو طبيخ ، ط1، مطبعة سيكو، (بيروت: 2001).
- الادهمي، محمد مظفر، تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني، (بغداد: 2009).
- باشا، سندرسن، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة في العراق 1918- 1946، ترجمة سليم طه التكريتي، ط3، (بغداد:1985م).
- البرقاوي، احمد رفيق، العلامات السياسية بين العراق وبريطانيا، مطبعة الرشيد، (بغداد: د.ت).
- البزاز، عبد الرحمن، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، (القاهرة:1954) .
- بصري، مير، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2،دار الحكمة للطباعة والنشر،( لندن: 2004).
- بيل، المس، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر خياط، ط1، الدار العربية للموسوعات، (بيروت: 2003).
- التكريتي، عبد المجيد كامل، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: 1991).
- تميمي، خالد ابو تمن، دراسة في الزعامة السياسية العراقية، دار الوراق للدراسات والنشر، (جامعة ميشيغان: د.ت).
- الجميل، سيار، الملك فيصل الأول ادواره التاريخية ومشروعاته النهضوية، بيت النهضة، (بيروت: 2021).
- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي، ج3، دار الرافدين، (بغداد: 2008) .
- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط2، مطبعة العرفان،( صيدا: د.ت) .
- حسين، فاضل، الفكر السياسي في العراق ،معهد البحوث والدراسات العربية، (بغداد: 1948).
- حسين، فاضل، مشكلة الموصل، مطبعة الرابطة، (بغداد: 1955).
- حمادة، محمد عابدين ومحمد تيسير ظبيان، فيصل الاول من المهد الى اللحد، المطبعة المصرية،(دمشق:1933).
- الحمداني، حامد، صفحات من تاريخ العراق الحديث، ط1، دار النشر فيشون ميديا، (السويد: د.ت).
- حميدي، جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر، ط1، دار صفحات، (سوريا: 2015).

- الخطاب، رجاء حسين، عبد الرحمن النقيب حياته واراءه السياسية، المؤسسة العربية للدراسات،( بيروت: 1984) .
- الريحاني، امين، فيصل الأول، مطبعة صادر، (بيروت: 1934 ).
- الزبيدي، ليث عبد الحسين، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد:1981 ).
- الزركلي، خير الدين، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب المستعربين والمستشرقين، ج4، دار العلم للملايين، (بيروت: د.ت ).
- زكي، مأمون امين، انجازات العراق الدبلوماسية اثناء العهد الملكي، دار الحكمة، (لندن: 2020 ).
- زلوم،عبد القديم، كيف هدمت الخلافة، (د.م:1962م).
- سعيد، امين، الثورة العربية الكبرى، مج2، مكتبة مدبولي، (القاهرة: د.ت ).
- شرف، طه، الاحداث العربية في تاريخها الحديث، (مصر:د.ت).
- صالح، زكي، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، (بغداد: 1953) .
- صفوة، نجدة فتحي، مذكرات جعفر العسكري، دار السلام،( لندن: 1988 ).
- العبادي، محمد يونس، اوراق الملك فيصل الأول ملك العراق،ط1، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، (الأردن: 2014 ).
- العدول، جاسم محمد وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، (جامعة الموصل: 2005 ).
- العراقي، القانون الأساسي، مطبعة السلام،( بغداد: 1925 ).
- عصفور، محمد، تاريخ العراق المعاصر، دراسة في الجانب السياسي، دار الكتب والوثائق، (بغداد: 2015).
- العقاد، صلاح، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الانجلو المصرية،( القاهرة: 1982 ).
- العمر، فاروق صالح، المعاهدات العراقية البريطانية ، دار النشر دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد: 1977).
- الغزالي، بشير حمود، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، بيت الحكمة،( بغداد: 2002 ).

1. فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، (بغداد: 1989).

- فياض، عبدالله، الثورة العربية الكبرى، ط1، مطبعة الارشاد،( بغداد: 1963 ).
- فيضي، سليمان، مذكرات سليمان فيضي، شركة التجارة والطباعة المحدودة شارع الملك فيصل الأول الكرخ، (بغداد: 1952 ).
- قدورة، زاهية، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،( بيروت: 1975).
- المتولي، محسن، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية، دار العربية للموسوعات، (بيروت: 2005 ).

- المطبعي، حميد، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ط1، مؤسسة الدستورية في العراق، (بغداد: د.ت).
- المفرجي، حسان حميد وآخرون، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظم الدستورية في العراق، (بغداد: 1990).
- النصيري، عبد الرزاق احمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932، مكتبة اليقظة العربية، (بغداد: 2002 ).
- نعمة، كاظم، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للمؤسسات، (بيروت: 1988 ).
- الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج6،( د.م: د.ت ).
- ياسين، محمد علي، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط1، مطبعة المعارف، (بغداد: 1964).
- البياتي، ميسون، المس بيل وتأسيس العراق، موقع الحوار المتمدن. https://m.anewar.org/s.asp?aid=612795&r=0
- العلاف، ابراهيم خليل، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، موقع الحوار المتمدن. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4296000


**Bibliography of Arabic References (Translated toEnglish)**


- Abu Tabikh, Jamil Muhsin. Memoirs of Muhsin Abu Tabikh. 1st ed., Seko Press, (Beirut: 2001).
- Al-Abadi, Mohammed Younis. Papers of King Faisal I of Iraq. 1st ed., Ward Jordanian Publishing & Distribution, (Jordan: 2014).
- Al-Adhami, Muhammad Muzzafar. The Establishment of the Monarchy and Its Parliamentary Experience Under the British Mandate. (Baghdad: 2009).
- Al-Adoul, Jassim Mohammed et al. Contemporary History of the Arab Homeland. Dar Ibn Al-Atheer for Printing and Publishing, (University of Mosul: 2005).
- Al-Akkad, Salah. The Contemporary Arab East. Anglo-Egyptian Library, (Cairo: 1982).
- Al-Barqawi, Ahmed Rafiq. Political Agreements between Iraq and Britain. Al-Rashid Press, (Baghdad: n.d.).

- Al-Bazzaz, Abdul Rahman. Iraq from Occupation to Independence. (Cairo: 1954).
- Al-Ghazali, Bashir Hammoud. The Comprehensive History of Contemporary Iraq. Beit Al-Hikma (House of Wisdom), (Baghdad: 2002).
- Al-Hamdani, Hamid. Pages from Modern Iraqi History. 1st ed., Vision Media Publishing, (Sweden: n.d.).
- Al-Hasani, Abdul Razzaq. History of Iraqi Cabinets. Vol. 1, 2nd ed., Al-Irfan Press, (Sidon: n.d.).
- Al-Hasani, Abdul Razzaq. Political History of Iraq. Vol. 3, Dar Al-Rafidain, (Baghdad: 2008).
- Al-Iraqi. The Basic Law. Al-Salam Press, (Baghdad: 1925).
- Al-Jamil, Sayyar. King Faisal I: His Historical Roles and Renaissance Projects. Beit Al-Nahda, (Beirut: 2021).
- Al-Khattab, Raja Hussein. Abdul Rahman Al-Naqib: His Life and Political Opinions. Arab Institute for Studies, (Beirut: 1984).
- Al-Mufaraji, Hassan Hamid et al. General Theory of Constitutional Law and Constitutional Systems in Iraq. (Baghdad: 1990).
- Al-Mutabba'i, Hamid. Encyclopedia of Iraqi Figures in the Twentieth Century. 1st ed., Constitutional Institution of Iraq, (Baghdad: n.d.).
- Al-Mutawalli, Muhsin. Nuri Pasha Al-Said: From Beginning to End. Arab Encyclopedia House, (Beirut: 2005).
- Al-Nusairi, Abdul Razzaq Ahmed. *Nuri Al-Said and His Role in Iraqi Politics until 1932*. Al-Yaqza Al-Arabiya Library, (Baghdad: 2002).
- Al-Omar, Farouk Salih. Iraqi-British Treaties. Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyya Al-Amma (General Cultural Affairs House), (Baghdad: 1977).
- Al-Rihani, Amin. Faisal I. Sadir Press, (Beirut: 1934).
- Al-Tikriti, Abdul Majid Kamil. King Faisal I and His Role in the Establishment of the Modern Iraqi State. 1st ed., Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyya Al-Amma (General Cultural Affairs House), (Baghdad: 1991).
- Al-Wardi, Ali. Social Glimpses from Modern Iraqi History. Vol. 6, (n.p.: n.d.).
- Al-Zirikli, Khairuddin. Dictionary of Biographies of the Most Famous Men and Women among Arabs, Arabists, and Orientalists. Vol. 4, Dar Al-Ilm Lil Malayin, (Beirut: n.d.).
- Al-Zubaidi, Laith Abdul Hussein. The 14 July 1958 Revolution in Iraq. Al-Yaqza Al-Arabiya Library, (Baghdad: 1981).
- Asfour, Mohammed. Contemporary History of Iraq: A Study in the Political Aspect. House of Books and Documents, (Baghdad: 2015).

- Basri, Mir. Political Figures in Modern Iraq. Vol. 2, Dar Al-Hikma for Printing and Publishing, (London: 2004).
- Bell, Gertrude. Iraq in the Letters of Gertrude Bell. Translated by Jaafar Khayyat. 1st ed., Arab Encyclopedia House, (Beirut: 2003). [Original: The Letters of Gertrude Bell]
- Faydi, Sulayman. Memoirs of Sulayman Faydi. Trading & Printing Co. Ltd., King Faisal I Street, Al-Karkh, (Baghdad: 1952).
- Fayyad, Abdullah. The Great Arab Revolt. 1st ed., Al-Irshad Press, (Baghdad: 1963).
- Foster, Henry. The Making of Modern Iraq. Translated by Salim Taha Al-Tikriti, Al-Fajr for Publishing and Distribution, (Baghdad: 1989). [Original: The Making of Modern Iraq]
- Hamada, Mohammed Abedin & Mohammed Tayseer Zibyan. Faisal I from the Cradle to the Grave. Egyptian Press, (Damascus: 1933).
- Humaidi, Jaafar Abbas. Contemporary History of Iraq. 1st ed., Safahat House, (Syria: 2015).
- Hussein, Fadil. Political Thought in Iraq. Institute of Arab Research and Studies, (Baghdad: 1948).
- Hussein, Fadil. The Mosul Problem. Al-Rabita Press, (Baghdad: 1955).
- Ni'mah, Kadhim. King Faisal I, the British, and Independence. Arab Institutional House, (Beirut: 1988).
- Pasha, Sanderson. Memoirs of Sanderson Pasha, Physician to the Royal Family in Iraq 1918–1946. Translated by Salim Taha Al-Tikriti. 3rd ed. (Baghdad: 1985). [Original likely: The Memoirs of Sanderson Pasha]
- Qaddoura, Zahiya. Modern History of the Arabs. Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, (Beirut: 1975).
- Safwa, Najdat Fathi. Memoirs of Jaafar Al-Askari. Dar Al-Salam, (London: 1988).
- Said, Amin. The Great Arab Revolt. Vol. 2, Maktabat Madbouli, (Cairo: n.d.).
- Salih, Zaki. Introduction to the Study of Contemporary Iraq. Al-Rabita Press, (Baghdad: 1953).
- Second: Foreign Sources (translated into Arabic, with original titles implied/restored)
- Sharaf, Taha. Arab Events in Modern History. (Egypt: n.d.).
- Tamimi, Khalid Abu Tammam. A Study in Iraqi Political Leadership. Dar Al-Warraq for Studies and Publishing, (University of Michigan: n.d.).

- Yassin, Mohammed Ali. Constitutional Law and Political Systems. 1st ed., Al-Ma'arif Press, (Baghdad: 1964).
- Zaki, Mamoun Amin. Iraq's Diplomatic Achievements during the Monarchical Era. Dar Al-Hikma, (London: 2020).
- Zalloum, Abdul Qadeem. How the Caliphate was Demolished. (n.p.: 1962).
- Al-Bayati, Mayson. "Gertrude Bell and the Founding of Iraq." Al-Hiwar Al-Mutamaddin (Civilized Dialogue) Website. https://m.anewar.org/s.asp?aid=612795&r=0
- Al-Alaf, Ibrahim Khalil. "King Faisal I and His Role in the Establishment of the Modern Iraqi State." Al-Hiwar Al-Mutamaddin (Civilized Dialogue) Website. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4296000